# أهم ظاهرة اقتصادية - سياسية عالمية

قصي همرور

لعل أهم ظاهرة اقتصادية – سياسية في عالمنا المعاصر، هي الظاهرة الصينية؛ وهي كذلك منذ فترة. لذلك، حين تغيب تلك الظاهرة من خطابنا ونقاشنا المحلي، ونحن نتحدث عن المؤثرات الخارجية على بلداننا، فلهذا الأمر تكلفة لا نستطيع تحمّلها.

(فكّرت في استدعاء كتابات قديمة، هنا، عبر السنوات الماضية، كانت كلها عن الصين، لكن في النهاية ركنت لخيار ابتدار خيط جديد يأخذ منها جميعا، ويمزج ويستدعي، ويزيد).

**(1)**

في 2018 ذكرنا في كتابات على الأسافير، أن الصين لو استطاعت قبل الآخرين أن تصل لمرحلة توليد الطاقة بالإندماج النووي (nuclear fusion) بصورة مستقرة – وهي تعمل على هذا الأمر – فلن يكون هنالك شيء يمكن أن يقف موضوعياً بينها وبين أن تصبح الإمبراطورية العالمية الجديدة، أي أننا سندخل عهد الصين في الكوكب كله. ولن تكون تلك مرحلة غريبة كلياً على الصين؛ لأنها كذلك في بعض الحقب التاريخية الماضية كانت فعلياً – حسب تقدير المؤرخين – أقوى حضارة بشرية على ظهر البسيطة (فقط لم تكن لها أطماع توسّعيّة كبيرة، مثل ما كانت للأوروبيين عندما جاء دورهم).

**(2)**

في فترة نهضتها الوطنية الحديثة الأسطورية (في العقود البسيطة الماضية، حتى اليوم)، لم يكن خرّيجو الهندسة والعلوم في قمة هرم الدولة في الصين فحسب (تنفيذياً وتشريعياً)، بل كانوا كذلك – ومازالوا – راسمي الخطط والسياسات بعيدة المدى، وأيضا دارنة المنافذ المذهبية والفلسفية (doctrine gatekeepers).

ومصممي المشاريع الوطنية والعابرة للحدود، التي جعلت وتجعل من الصين الآن السلطة العالمية الصاعدة بعد أن كانت عالماً ثالثاً قبل أربعة عقود.

هذا المستوى من وجود أصحاب مجالات «العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات» (ستيم) (Science, Technology, Egnineerin and Mathematics (STEM

في مفاصل السلطة، وصل مرحلة في العقد الماضي – وهو العقد الذي حققت فيه الصين بلورات أساسية ثبّتت قوّتها العالمية الحالية – إن كان 8 من أكبر 9 أشخاص في هرم السلطة في الصين كلها من خريجي تلك المجالات، ومنهم طبعاً الرئيس ونائبه (مهندسين). وعموماً، يمكن القول إن جل النهضة الاقتصادية العارمة التي حصلت في الصين مؤخراً، كان أصلها نهضة تكنولوجيّة واسعة وجادة.

وهذا الأمر له حسناته الواسعة، الواضحة – بحيث إن من يشكّكون في القدرات الفكرية غير الفنّية، أي التجريدية والإدارية وحتى الفلسفية، للمهندسين والتقنيين، عليه أن يفكّر مرة أخرى ويراجع الواقع، بل ويراجع التاريخ كذلك – إلا أنه لا يخلو من إشكاليات ودواعي تساؤل، تقود في معظمها ليس لتجاهل وتجنّيب مناحي التعليم الأخرى، بل لأهمية مزج التخصصات في عالمنا المعاصر وجعلها متداخلة، فالواقع اليوم أكثر من أي وقت مضى، متداخل التخصصات (interdisciplinary).

وعموماً، فدخول خريجي المنحى التعليمي «ستيم» في مجال الحوكمة وصنع القرار صار حالياً موجة وصلت لبلدان كثيرة، خصوصاً البلدان الصاعدة اقتصادياً وصناعياً في هذه الحقبة (وله سوابق متعددة في التاريخ الحديث، في أوروبا وأمريكا الشمالية). وفي كثير من الأحيان فهؤلاء الخريجون يدرسون دراسات عليا في تخصصات أخرى، أقرب للإدارة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإنسانيات..إلخ. قد نرى هذه الأيام بين أصدقائنا وأقربائنا نماذج لهؤلاء الأشخاص، ونظنهم غريبين أو متميّزين ببعض الشيء، لكن في الصورة العالمية الكبيرة، فإن هؤلاء الأشخاص جزء من ظاهرة حديثة واسعة نسبياً.

من ناحية أخرى، في العالم الرأسمالي، فإن نسبة عالية من روّاد الأعمال الذين صعدت ثروتهم بسرعة مذهلة في فترة وجيزة، وساهمت الشركات التي ابتدروها باختراقات تكنولوجية عالية في مجالات الأعمال وصياغة المجتمع المعاصر، من خريجي «ستيم» كذلك.

حين نسمي التكنولوجيا، والفئات التي تدير قضايا التكنولوجيا في البلاد، بأنهم «السلطة الخامسة»، فهذه التسمية ليست مجرد تمجيد أو تخويف – هي واقع.

**(3)**

في حوالي عقدين من الزمان (بين ستّينيات وثمانينيات القرن الماضي)، أخرجت الصين قرابة 700 مليون من مواطنيها من تحت خطوط الجوع والفقر، وهو عدد أكبر من جميع من هم تحت خط الجوع والفقر في إفريقيا كلها. هذا على سبيل المثال.

والصين لديها ضحايا – والضحايا حتى اليوم موجودون دوماً في مسيرات التنمية الاقتصادية للمجتمعات، إذ إن للتنمية تكلفة لا بد من دفعها، وإنما يكمن السؤال دوماً في: من يدفع التكلفة، وكيف – لكن هؤلاء الضحايا ليسوا بعشرات الملايين، كما تروّج الأرقام والسرديّات المبالغة، غريبة الطابع (نفس ما قالوه عن ضحايا مسيرة الاتحاد السوفيتي التنموية/الصناعية). في الواقع، كبلاد تعتمد أصلاً على القوى العاملة، ولم تستعمل أي عمالة أخرى خارجية، فهي لا تستطيع أن تضحي بهذا الكم الهائل من البشر، وتحقق إنجازات تنموية اقتصادية عالية، معتمدة على العمالة الماهرة والمنظمة والمبتكرة، في نفس الوقت.

(وقد ورد في ذلك أيضاً حديث أجوف عن أن التقنيين – أي أصحاب تخصصات «ستيم» – ليس لديهم تقييم لأرواح الناس، إنما يرون الأمور حسابياً فحسب، ولذلك يحققون طفرات اقتصادية وتكنولوجية مع قهرهم للناس. هذا حديث أجوف لأنه لا ينهض أمام التاريخ والواقع، فأبشع جزاري التاريخ، القديم والحديث، لم يكونوا تقنيين، وكذلك رجال دولتهم لم يكونوا تقنيين – بل كثيرون منهم الشعراء والفنانون ومتعاطو الفلسفة والإنسانيات – فليس هنالك مجال لمزايدة كهذه هنا. هذا لا يعني أن أصحاب الفلسفة والفنون هم الجزارون، طبعاً، وإنما يعني أن هذه مقاربة خاطئة للموضوع برمّته، فالأفضل أن ننصرف عنها).

لا يمكن حين ننظر لإنجاز تنموي كهذا – خاصة بالنسبة لنا في إفريقيا والمجتمعات النامية – أن نتجاهله أو نتجاوزه بدعاوى اختزالية مثل أن نموذج الصين كان نموذجاً قهرياً بحتاً.

ما نراه عن الصين من قهر الحرية السياسية جزء من الصورة الكاملة وليس الصورة كلها. لا شك أن الصين فيها قهر سياسي شامل على الشعب، لكن من الناحية الأخرى هنالك استثمار واضح في نفس ذلك الشعب، وهنالك تحرير لطاقاته الاقتصادية والعلمية، بصورة واضحة النتائج، ولا يمكن للتهويل من النموذج الصيني إلغاء هذه الحقائق الإيجابية. الحياة في الصين ليست جحيماً لمعظم الصينيين، بل مؤخراً صارت هنالك أفواج من الصينيين الذين تركوا بلادهم قديماً يعودون لها (وهم غير محتاجين، إذ هم كذلك كانوا في أوضاع جيّدة في بلاد هجرتهم، من ذوي المهارات العالية).

**(4)**

نموذج الصين ليس اشتراكياً بحتاً (لكن مبادئ الاشتراكية كانت وما زالت جزءاً أساسياً من الرؤية القيادية والسردية الوطنية للصين، الأمر الذي في حد ذاته له أثر كبير على مجمل سيرورة الأوضاع)، وليس رأسمالياً بالمعنى الأوروبي كذلك، لكنه نموذج من نماذج الاقتصاد الموجّه command economy / planned economy

(كما أنه يعتمد وصفة عامة يمكن تصنيفها – فنياً – ضمن ما يسمى بالاقتصاد المختلط، الذي يمكن أن تطبّقه دولة ديمقراطية، كما يمكن أن تطبقه دولة شمولية).

وهذا النموذج – أي الاقتصاد الموجّه – هو أيضاً النموذج الذي جعل الاتحاد السوفيتي يصعد من اقتصاد زراعي متأخر في أوروبا، إلى القوة العالمية الثانية – تكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً – في غضون فترة لا تتجاوز ربع نفس الفترة التي احتاجتها أوروبا بأكملها (بما فيها مستعمراتها الاستيطانية في أمريكا الشمالية وأستراليا)، لإنجاز نقلات نوعية في الاقتصاد والتكنولوجيا في التاريخ البشري (والطريف أن أوروبا استهلكت في سبيل ذلك الكثير من الضحايا، عبر الاستعباد والسُخرة والقهر المؤدي للموت، وكان هؤلاء الضحايا من شتى قارّات العالم وليس من أوروبا فحسب، ليأتوا ويحدّثونا اليوم عن أن نماذج الصين والاتحاد السوفيتي وغيرها نماذج بشعة للنمو الاقتصادي؛ لأنها أهلكت الكثير من الضحايا).

نحن لا نتحدث هنا عن استنساخ نموذج الصين، إنما الإنصاف يقتضي النظر في جوانبه المتعددة، وفي الواقع إذا لم نستطع تعلم إيجابيات نموذج الصين، فلن يفيدنا نقدنا لسلبياته فحسب.

**(5)**

طريقة تعامل الصين مع جائحة «كوفيد19–» أثبتت فعاليّتها؛ والذين وصفوها بالقسوة والكذب لم يستطيعوا أن يكمّلوا حججهم لنهاياتها المنطقية، وبالبراهين الوافية حتى الآن. ذلك في حين تناسوا أن الصين نفسها واجهت أوبئة سابقة من هذه الشاكلة وتعلمت منها، إذ صار لديها خريطة عامة للإجراءات والمعايير الجاهزة في حين ظهور شيء مماثل في المستقبل القريب.

(وهذا ليس نادراً، فالواقع أن الحديث عن قرب حدوث جائحة صحية في العالم قريباً، كان منتشراً في السنوات السابقة لجائحة «كوفيد19–»، لدرجة أن الكثير من البلدان لم تنفق الكثير من الأموال فحسب في البحوث الطبية التي تحاول تهيئة القدرات البشرية للاستعداد لأوبئة جديدة، بل أيضاً جهّزت سيناريوهات وأدوات لمقاومة مثل هذه الظروف على مستوى البلد ككل. الولايات المتحدة مثلاً كان لديها برنامج كامل كهذا في عهد أوباما ثم جاء الرئيس الذي بعده وألغاه، بحجة أنه عبء على الدولة بدون داعي، والأيام طبعاً أثبتت خطل ذلك الرأي والقرار. ورغم ذلك فحتى البلدان التي كانت لديها استعدادات نسبية لاحتمالات الجائحة، لم تستطع عملياً تنفيذها بانضباط وفعالية كما فعلت الصين).

**(6)**

الكثير من الباحثين الصينيين، في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، صاروا يعملون مؤخرا على مواجهة الصورة الإعلامية القاتمة التي تم رسمها للتجربة الصينية في الغرب، وذلك ليس تجاوزاً لسلبيات التجربة الصينية وإنما لأننا، إذا كان ينبغي أن نتعلم شيئاً بالتجربة الملموسة، فهي ألا نثق ثقة عالية بما ينقله لنا الإعلام الغربي (بما في ذلك الأكاديميا والمجتمع المدني الغربي)، عن أي تجربة تاريخية غير أوروبية.

**(7)**

لعل الصينيين والمصريين أقدم شعبين في التاريخ المعاصر من حيث خبرتهما مع الدولة المركزية. وفي حين أن المصريين تعرضوا لغزوات كثيرة من الخارج جعلت السلطات التي كانت في هرم دولتهم أجنبيّة عن الشعب في حقب تاريخية كثيرة وطويلة، لم يحصل ذلك في الصين. (وصحيح أنه يقال إن أرض السودان ربما هي التي شهدت أقدم نموذج موثق للدولة المركزية في التاريخ البشري، لكنه على أي حال لم يستمر، وقبل الاستعمار كان السودان نموذجا من نماذج ما سمّي بكونفدراليات الحزام السوداني، حيث هنالك نوع من التنسيق المركزي، لكن معظم السلطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية متفرّقة بين جهات ومؤسسات متعددة. وبمناسبة ذلك يكفينا القول إن الاستفادة من نموذج الصين ممكنة في السودان لكن تقليده غير ممكن).

لذلك يمكن القول إن خبرة الصينيين في العمل الجماعي على مستوى الدولة، وتحت إشرافها المباشر، رصيدٌ تاريخي لا ند له بين شعوب العالم. لهذا الأمر فوائد ومثالب؛ لكن حين يتعلق الأمر بإمكانية ظهور إمبراطورية عالمية جديدة، فإن هذا الأمر أحد أسباب ترشيح الصين بقوة.

والحديث ذو شجون...